8 November 2000
Arabic

الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي

لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة

باللاجئين والعائدين والمشردين

والمسائل الإنسانية

أذربيجان، الأردن، بنما، البوسنة والهرسك، الكويت: مشروع قرار

النظام الإنساني الدولي الجديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٢٤/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وغيره من القرارات ذات الصلة^(١) المتعلقة بإقامة نظام إنساني دولي جديد وتعزيز التعاون في الميدان الإنساني،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المتعلق بالنظام الإنساني الدولي الجديد^(٢) وتقاريره السابقة^(٣) التي تتضمن تعليقات وآراء الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،

(١) القرارات ١٣٦/٣٦ و ٢٠١/٣٧ و ١٢٥/٣٨ و ١٢٦/٤٠ و ١٢٠/٤٢ و ١٢١/٤٢ و ١٢٩/٤٣ و ١٣١/٤٣ و ١٠٠/٤٥ و ١٠٢/٤٥ و ١٠٦/٤٧ و ١٧٠/٤٩ و ١٧٤/٥١.

(٢) A/55/545.

(٣) A/37/145 و A/38/450 و A/40/358 و Add.1 و 2 و A/41/472 و A/43/734 و Add.1 و A/45/524 و A/47/352 و A/49/577 و Corr.1 و A/51/454 و A/53/486.

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام^(٤)، وكذلك التقارير الأخرى ذات الصلة، التي قدمت في سياق مؤتمر قمة الألفية،

وإذ تلاحظ بقلق عميق استمرار الاتجاه نحو الانتهاك المنتظم للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، الذي يؤدي في النهاية إلى حتمية ظهور حالات طوارئ،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتأكيد الأمين العام على تعزيز الامتثال للقانون الدولي في المجال الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان، وكذلك بالترتيبات التي يتخذها حاليا لضمان متابعة نشطة لتنفيذ آرائه واقتراحاته في هذا المجال،

وإذ تسلّم بأن الهدف النهائي لأية مساعدة إنسانية ينبغي أن يكون إنقاذ الأرواح البشرية وتسهيل الانتقال إلى مرحلة إعادة التأهيل والتعمير من أجل السماح للمستفيدين بتحقيق الاكتفاء الذاتي في أقرب وقت ممكن وأنه، تحقيقا لهذا الهدف، لا بد من اتخاذ سلسلة من الخطوات، منها على وجه الخصوص، بناء القدرات المحلية، والأسلوب السليم للحكم وتسيير شؤون الدولة وشؤون القطاع غير الحكومي، وفقا للمعايير والمبادئ المقبولة عالميا،

وإذ تعترف، فضلا عن ذلك، بالضرورة العاجلة لزيادة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين في الميدان الإنساني،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لدعمه المتواصل للجهود الرامية إلى إقامة نظام إنساني دولي جديد؛

٢ - تدعو الأمين العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي ولقانون ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح والطوارئ المعقدة؛

٣ - تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الجهات غير الحكومية على تقديم التعاون وتوفير الدعم لجهود الأمين العام في هذا المجال؛

٤ - تدعو الحكومات إلى أن تضع تحت تصرف الأمين العام على أساس طوعي المعلومات والخبرة فيما يتعلق بالمشاكل الإنسانية التي تمهها، بغية تحديد فرص العمل في المستقبل، وضمان الاستعداد من أجل رد فعل فعال وسريع في مواجهة التحديات الإنسانية،

(٤) A/54/619 و A/54/2000.

وإلى إنشاء أفرقة خبراء على المستوى الإقليمي أو الدولي عند الضرورة، لتحليل هذه المشاكل وتقديم توصيات من أجل العمل؛

٥ - تدعو المكتب المستقل للقضايا الإنسانية إلى مواصلة أنشطته وتعزيزها، بما في ذلك التعاون مع منظومة الأمم المتحدة؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يظل على اتصال مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بإقامة نظام إنساني جديد والامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ.